العرب
الإثنين 2019/12/09
السنة 42 العدد 11553

أوهام موازنة إيرانية ضئيلة تعترف بتلاشي عوائد النفط

افتراضات ترقيعية لتمويل موازنة تقل عن ثلث الموازنة العراقية

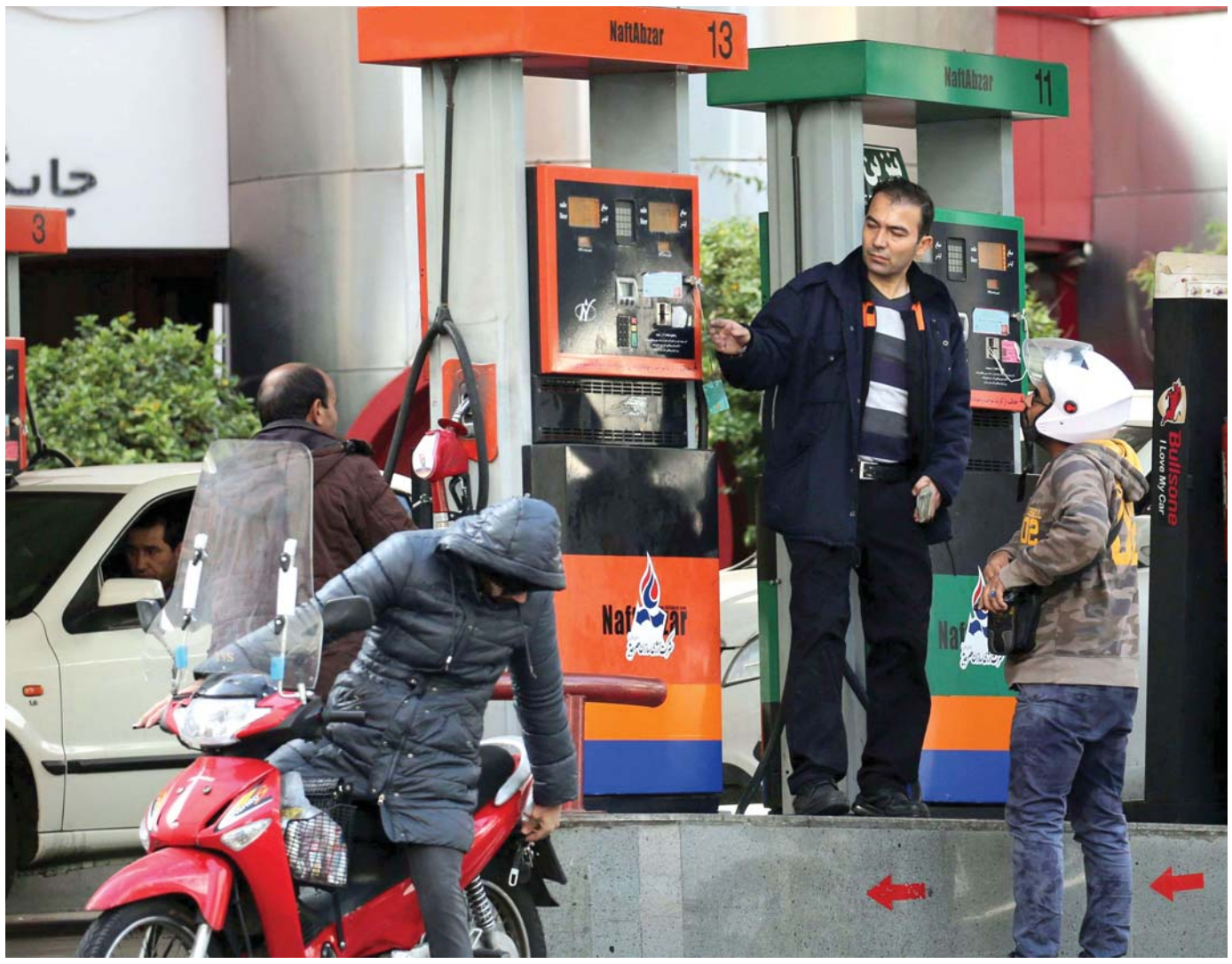

بانتظار شرارة جديدة

جاءت الموازنة الإيرانية الجديدة بأرقام فلكية تتكون من 16 رقما، لكنها لم تعادل سوى أقل من 36 مليار دولار، وهو مبلغ ضئيل يقل عن ثلث حجم الموازنة العراقية، رغم أن تعداد سكان إيران يزيد على ضعف سكان العراق.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - عرضت الحكومة الإيرانية موازنة العام المقبل أمس مع الكثير من شعارات الصمود في مواجهة العقوبات الأميركية، وجاءت حافة بالأوهام المتعلقة بمصادر التمويل، رغم حجم الموازنة الضئيل نسبيا مقارنة بعدد السكان، الذي يزيد على 80 مليون نسمة.

وتتوقع الحكومة حجم الإنفاق في الموازنة رقما فلكيا وصل إلى 4846 تريليون ريال، لكن ذلك لا يعادل في أعلى التقديرات سوى أقل من 36 مليار دولار استنادا إلى أعلى تقديرات سعر الصرف في منصة بونباست، التي تتابع العملة الإيرانية، والتي تشير أمس إلى أن سعر الصرف بلغ نحو 135 ألف ريال للدولار.

وتشير تقارير كثيرة إلى أن سعر صرف الريال في السوق السوداء في إيران يقل كثيرا عن تلك المستويات في ظل مطاردة الإيرانيين لأي عملات أجنبية خوفا على ما يملكونه من مدخرات.

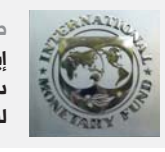

صندوق النقد الدولي:
إيران تحتاج سعر 194 دولارا لبرميل النفط لردم عجز الموازنة

وتقل الموازنة الإيرانية بذلك عن ثلث حجم الموازنة العراقية رغم أن تعداد سكان إيران يزيد على ضعف سكان العراق، إضافة إلى ضخامة الجهاز الحكومي وخاصة القوات الأمنية، الأمر الذي يظهر حجم الأزمة التي تعاني منها البلاد.

وبدا واضحا يأس الحكومة الإيرانية من تحقيق أي عوائد نفطية، حيث تجاهلت وضع أرقام محددة للمبيعات والإيرادات، رغم أن تحليل البيانات غير المباشرة يشير إلى أنها تفترض تصدير 400 ألف برميل يوميا.

وتجمع التقديرات العالمية على أن طهران لا تصدّر سوى نحو 200 ألف برميل يوميا تذهب للتهريب وتعرض خصومات كبيرة في الأسعار في ظل توقف جميع دول العالم عن شراء النفط الإيراني خشية التعرض للعقوبات الأميركية.

كما تضمنت افتراضات يقول محللون إن من الصعب تحقيقها مثل محاولات إكمال قرض بقيمة 5 مليارات دولار، طلبته من روسيا من أجل مشروعات تنموية. ويشكك المحللون والمراقبون في إمكانية حصول طهران عليه.

ويبدو الاختناق الإيراني في تضمين الموازنة بنودا لبيع أصول وأملاك وعقارات حكومية لترقيع الإيرادات الضئيلة، التي تضمنت فرض ضرائب جديدة وخاصة زيادة أسعار الوقود، التي فجرت احتجاجات غير مسبوقة في معظم المدن الإيرانية.

ويرى محللون أن الإقدام على تلك المغامرة والإصرار عليها حتى بعد تفجّر الاحتجاجات يظهر حجم المأزق المالي والاقتصادي الذي تعاني منه طهران.

وقدّم الرئيس حسن روحاني، مشروع الموازنة العامة للعام المقبل، إلى مجلس الشورى، مع شعارات سياسية قائلا إنها موازنة "الصمود والتصدي للحظر المفروض على إيران".

وأضاف أن "الولايات المتحدة وإسرائيل، فشلتا في مخطط تصعيد الحظر ضد الشعب الإيراني، وأن الإحصائيات تشير إلى أن الاقتصاد الإيراني شهد نموا إيجابيا" متجاهلا واقع الانهيار الاقتصادي الشامل.

ويرجح محللون اتساع العجز في الموازنة رغم حجمها الضئيل بسبب انغلاق مصادر تغطية النفقات العامة للدولة في ظل اضطراب مواردها جراء تلاشي عوائدها من إنتاج النفط.

وسبق أن ذكرت تقارير عالمية أن الاقتصاد الإيراني يتجه إلى انكماش غير مسبوق منذ الحرب الطويلة مع العراق في ثمانينات القرن الماضي بسبب الشلل الذي فرضته العقوبات الأميركية الشاملة.

وتشمل الموازنة بيع أصول استثمارية بنحو 99 تريليون ريال وأصول مالية بحوالي 1.24 تريليون ريال، فيما تتوقع عوائد ضريبية وجمركية بنحو 1.95 تريليون ريال، لكن جميع تلك الأرقام الكبيرة لا تزيد على 755 مليون دولار في أقصى التقديرات.

وبحسب المشروع، فإن الحكومة ستطرح صكوكا إسلامية بنحو 800 تريليون ريال، فيما يبلغ حجم المبيعات المتوقع للنفط 980 تريليون ريال.

> **4845**
> تريليون ريال حجم إيرادات الموازنة الإيرانية لكن قيمتها الفعلية تقل عن 36 مليار دولار

وذهب روحاني في إعلانه الاستعراضي إلى القول إنه "بحسب التقديرات، فإن الاقتصاد دون النفط سيسجل فائضا هذه السنة التي تنتهي في 20 مارس المقبل، ومن المؤمل أن تستمر هذه الوتيرة في السنة المالية المقبلة".

وأكد أن موازنة العام الجديدة لا تعتمد تقريبا على إيرادات صادرات النفط، التي سيتم صرفها على المشاريع العمرانية فقط.

وتتوقع الميزانية هبوط إيرادات النفط والغاز والمكثفات بنسبة 40 بالمئة، مما يترك ثغرة تعتزم الحكومة سدها باستخدام سندات حكومية وبيع لأملاك الدولة. ويؤكد محللون أن الفجوة أكبر من ذلك بكثير لأن إيرادات النفط تراجعت بما يصل إلى 90 بالمئة.

ويتعارض ذلك مع تقديرات صندوق النقد الدولي، الذي يرجح انكماشا غير مسبوق للاقتصاد الإيراني ويؤكد أن طهران بحاجة لأن تزيد أسعار النفط بأكثر من ثلاثة أضعاف مستوياتها الحالية من أجل تحقيق توازن في الميزانية.

وأفادت تقارير أولية لوكالات أنباء محلية بأن الميزانية تعتمد على ما يبدو على مبيعات للنفط تتراوح بين 500 ألف ومليون برميل يوميا، في حين تؤكد بيانات المؤسسات العالمية مثل وكالة الطاقة الدولية أنها لا تزيد حاليا على 200 ألف برميل يوميا.

وقال صندوق النقد الدولي، إن إيران ستحتاج إلى سعر للنفط عند 194.6 دولار للبرميل لتحقيق التوازن في ميزانيتها للسنة المالية المقبلة التي تبدأ في مارس المقبل.

وتوقع أن تسجل طهران عجزا ماليا نسبته 4.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة الحالية، وأن يرتفع العجز إلى نحو 5.1 بالمئة في الموازنة المقبلة التي عرضها روحاني أمس.

ومن المستبعد أن تتمكن طهران من زيادة تصدير نفطها في ظل العقوبات الأميركية التي طالت كل من اقترب من منتجات طهران من الطاقة، مما يجعلها في مواجهة مرة أخرى مع الاحتجاجات الشعبية التي تحمّلها تبعات سياساتها في المنطقة التي أدت إلى تلك العقوبات.

ويشكك محللون في مدى قدرة طهران على الالتفاف على العقوبات، والذي يبدو أنها تؤكده لتخفيف ضغط الشارع الغاضب.

ويثير عدم ذكر المسؤولين لأي معلومات عن سعر النفط وكميات التصدير المستخدمة في الحسابات الشكوك بشأن قدرة إيران على تحقيق الإيرادات المفترضة ضمنيا.

وكانت الولايات المتحدة قد أعادت فرض عقوبات على طهران بهدف خفض مبيعات الخام الإيراني، وهي المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد، بعدما انسحبت واشنطن العام الماضي من الاتفاق النووي بين قوى عالمية وإيران.

وشدد روحاني على أن "هذه موازنة لمقاومة العقوبات مع أقل اعتماد ممكن على النفط وإعلان للعالم أنه رغم العقوبات فإن بإمكاننا إدارة الدولة".

والميزانية الجديدة أكبر بنحو 10 بالمئة من ميزانية السنة المالية الجارية بالعملة المحلية لكن قيمتها بالدولار أقل بكثير بسبب تراجع قيمة الريال الإيراني، إضافة إلى ارتفاع التضخم، الذي يقول محللون إنه يصل إلى ضعف المعدل الرسمي البالغ 35 بالمئة.

رهان كويتي على توسيع الصناعة المالية الإسلامية

المركزي الكويتي يشخص مواطن الخلل وتضارب المصالح

الكويت - كشف محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل أن البنك طلب تعديل القانون الذي يعمل وفقا له تمهيدا لإنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية. وأكد أن الطلب وصل إلى "مرحلة متقدمة" لإصداره من مجلس الأمة (البرلمان) وأن الهيئة التي يسعى لإنشائها سوف "تؤسس مرجعية في هذا المجال".

وتعتبر الكويت من الدول الرائدة في تجربة البنوك الإسلامية التي بدأت مع تأسيس بيت التمويل الكويتي عام 1977. وتوجد في الكويت حاليا عشرة بنوك خمسة منها تقليدية وخمسة إسلامية، إضافة إلى فروع المصارف الأجنبية التقليدية والإسلامية.

كما يوجد أيضا عدد كبير من الشركات العاملة وفقا للشريعة الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار والتأمين والعقار.

واعتادت البنوك الإسلامية منذ إنشائها في المنطقة أن تمارس رقابة ذاتية في الحكم على منتجاتها وتحديد ما إذا كانت هذه المنتجات ملتزمة بالشريعة الإسلامية أو لا، وذلك من خلال مجلس للرقابة الشرعية في كل بنك، وهو ما يثير بعض الإشكالات في التطبيق العملي.

وأكد المحافظ ضرورة العمل على حوكمة الرقابة الشرعية وتعزيز استقلالها ومهنيتها "والتسامي بأعمال التدقيق الشرعي عن المصالح التجارية" وذلك خلال مؤتمر "شورى" الفقهي الذي انطلق في الكويت بمشاركة أبرز علماء الشريعة وخبراء الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

وقال إن "الترابط بين كيانات الرقابة الشرعية يزيد مخاطر تشابك المصالح وتعارضها الأمر الذي قد يودي بالمصداقية ويأتي على الثقة في المالية الإسلامية، ولذا نتطلع إلى أن تكون الرقابة الشرعية في أسمى درجاتها من الإتقان والنزاهة والشفافية".

وتعاني الصناعة المالية الإسلامية عالميا من ندرة العلماء المتخصصين، ما يجعلها تتشارك في العديد من لجان التدقيق والرقابة، وهو ما يثير احتمالات تضارب المصالح في بعض الأحيان.

ويرى محللون أن أكبر التحديات والصعوبات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية تكمن في تقاطع المصالح بين المؤسسات والمصارف الإسلامية بسبب تداخل عضوية العلماء في هيئاتها الشرعية، وهو ما يقوض المنافسة في ما بينها.

وقال الهاشل "إن الثغرة الكبرى في بنيان المالية الإسلامية التي ما فتئت تثار في كل محفل هي ندرة العلماء المختصين الذين يجمعون بين الفقه الراسخ في الشريعة والإحاطة الكافية بالعمل المصرفي والمالي".

وأضاف أن "نظرة فاحصة لمشهد الرقابة الشرعية تكشف لنا أن ثمانية علماء يشغلون مناصب في ثلاثين هيئة شرعية مختلفة، بل إن ثلاثة من أولئك الثمانية يشغل كل منهم عضوية سبعين هيئة شرعية".

وكان بنك الكويت المركزي قد فرض في عام 2016 تعليمات تتعلق بحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، تضمنت أطرا مهنية واضحة ومحددة لمهام ومسؤوليات هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي. ويعتبر التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو جزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الشرعية وحوكمتها في البنوك الإسلامية، من أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.

واعتبر الهاشل أن التركز الشديد لأصول المالية الإسلامية في منتجات قليلة، يعتبر ثغرة في بنيانها، مبينا أن 68 بالمئة من أصول كل البنوك الإسلامية تتركز في المرابحة و14 بالمئة في الإجارة. أما بقية المنتجات الأخرى فلا يتخطى نصيبها 18 بالمئة.

وأكد أن "في ذلك تحجيرا لواسع الشرع وفوتا لوافر الفرص لاسيما أن كثيرا من الأصول المعروضة للمرابحة ماهي إلا سلع استهلاكية مستوردة لا تسهم في التنمية الاقتصادية الحقيقية".

وأكد أن المالية الإسلامية لديها الكثير من الأدوات المبدعة والحلول المبتكرة، التي لم تنل بعد حظها من التطبيق "فيما الصناعة ساهية عنها لاهية في محاكاة المنتجات التقليدية".

وقال محافظ البنك المركزي الكويتي إن صناعة المالية الإسلامية في حال قامت على مبادئها فإن بإمكانها توفير أعداد هائلة من الوظائف في مختلف أنحاء العالم. وانتقد اعتمادها على محاكاة المنتجات التقليدية، واعتبر ذلك مقاربة خاطئة تؤدي إلى تحجم دور المالية الإسلامية وتحد من قدرتها على الابتكار.

وأوضح أن الدراسات تشير إلى أن المالية الإسلامية إذا ركزت أكثر على منتجات السلم والتصنيع والشراكة فإنها سوف تتمكن من توفير ما يصل إلى 150 مليون فرصة عمل خلال عقد ونصف العقد وهو ربع الوظائف المطلوبة عالميا.

محمد الهاشل

ثغرة أصول المالية الإسلامية في تركزها في منتجات قليلة

وشدد الهاشل على ضرورة أن تختتم الصناعة المالية الإسلامية مرحلة النشأة الأولى وتستهل انطلاقتها للعالمية، ما يستدعي منها اتباع ثلاثة مسارات متزامنة هي سد الثغرات والبناء على المبادئ والابتكار والإبداع.

وأكد أهمية تعزيز استقلال الرقابة الشرعية ومهنيتها والتسامي بأعمال التدقيق الشرعي عن المصالح التجارية، محذرا من تزايد مخاطر تشابك المصالح وتعارضها، بين المؤسسات والمصارف، والذي يمكن أن يقوض المصداقية والثقة في المالية الإسلامية.

وقال الهاشل إن مبادئ المالية الإسلامية تحظى بقبول عالمي لدورها في التنمية الاقتصادية المستدامة وارتباطها بأصول حقيقية ومشاركتها الأرباح والخسائر، لكنه أضاف أن نصيبها بعد عقود من العمل لم يتجاوز حتى الآن نسبة 2 بالمئة من المالية العالمية.

وشدد على ضرورة التركيز على مسار الابتكار والإبداع في وقت يدخل فيه العالم عصر الثورة الصناعية الرابعة، التي قال إنها فرصة للمؤسسات التي تدرك حجم التحولات وتحسن التعاطي معها، وهي في ذات الوقت خطر وجودي على المؤسسات الجامدة ضيقة الأفق.

البحث عن آفاق مالية جديدة